٤ ـ تؤكد كذلك على أنه ينبغي أن يؤمن الاستعراض والتقييم ، استنادا إلى تقدير يتم على النحو المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة ٣٣/٢٠١ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، و ٣٥/٨١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ٣٦/١٩٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، مساهمة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة مساهمة فعّالة في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ؛

٥ ـ تقرر إنشاء لجنة شاملة العضوية تضطلع في عام ١٩٨٤ باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وتقرر كذلك أن تقوم اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، التي ستجتمع في دورة تنظيمية قصيرة أثناء الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ ؛

٦ ـ تطلب إلى الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تقدّم تقارير عن النتائج المحرزة ، كل في مجال نشاطها ، في تطبيق الاستراتيجية الانمائية الدولية ، بوصفها إطار السياسة العامة ، عند وضع وتنفيذ برامج عملها وخططها المتوسطة الأجل ، إلى اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث لتنظر فيها ؛

٧ ـ ترجو من اللجان الإقليمية أن تجري في عام ١٩٨٤ ، كجزء من نشاطها العادي المتعلق بإعداد دراسات استقصائية اقتصادية عن مناطقها الإقليمية ، استعراضا لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، كل في منطقتها الإقليمية ؛

٨ ـ تدعو لجنة التخطيط الانمائي إلى تقديم ملاحظاتها وتوصياتها المتعلقة بالاستعراض والتقييم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، عن طريق اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ ؛

٩ ـ ترجو من الأمين العام أن يعدّ ويقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، عن طريق اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا شاملا وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة بغية المساعدة في الاستعراض والتقييم ؛

١٠ ـ تدعو الحكومات إلى أن تتمثل بصورة مناسبة ، على الصعيد الوطني وفقا لأولوياتها وخططها الوطنية ، الغايات والأهداف وتدابير السياسة المتعلقة بالاستراتيجية الانمائية الدولية ، وذلك عند صياغتها لسياساتها ؛

١١ ـ تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى أن تقوم ، كلا على حدة أو عن طريق منظماتها المختصة ، بتقديم تقارير عما تبذله من جهود في ميدان المساعدة الانمائية وذلك في ضوء ما اضطلعت به من التزامات بموجب الاستراتيجية الانمائية الدولية وفي المحافل الدولية ذات الصلة ؛

١٢ ـ تقرر أن تنظر ، في دورتها الثامنة والثلاثين ، في ما يلزم من ترتيبات أخرى لأداء مهمتها فيما يتعلق باستعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية .

الجلسة العامة ١١٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

٣٧/٢٠٣ ـ الاتجاهات السلبية في الاقتصاد العالمي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، واللذين يتضمنان الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وقرارها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وإذ تعرب عن القلق إزاء تردي بعض الاتجاهات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهي اتجاهات مضادة لأهداف التعاون الدولي الواردة في القرارات المذكورة أعلاه وتشكل عقبات خطيرة للاقتصاد الدولي ، وخصوصا لاحتمالات النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتنميتها ،

وإذ يساورها القلق لأن الاقتصاد الدولي مازال في حالة اختلال هيكلي يتسم بتباطوء الأنشطة والنمو الاقتصادي ، الذي يقترن ، في جملة أمور ، بعدم استقرار نقدي طال أمده ، وضغوط

حمائية مكثفة ، ومشاكل هيكلية ، وسوء تكيف ، وإمكانيات مشكوك فيها للنمو الطويل الأجل ،

١ ـ تعتبر أن استمرار أو تردي الحالة الراهنة قد يفضي إلى جو من الريبة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مع عواقب لا يمكن التنبوء بها بالنسبة إلى التعاون الاقتصادي الدولي وكذلك بالنسبة إلى السلم والأمن الدوليين ؛

٢ ـ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الحالة الاقتصادية الدولية الخطيرة ، ولاسيما في البلدان النامية ، وإزاء التوقعات المنبثقة عن الاتجاهات الحالية في الاقتصاد العالمي ، التي إن استمرت ، ستعرّض للخطر بلوغ أهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

٣ ـ تحث جميع الدول ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، على مواصلة الجهود المتضافرة لعكس مسار الاتجاهات السلبية الحالية وللتغلب على الحالة الاقتصادية الحرجة الراهنة التي تؤثر بصفة خاصة على البلدان النامية ؛

٤ ـ ترجو من الأمين العام أن يحلل أيضا ، كجزء من الأعمال التحضيرية لاستعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية ، الاتجاهات السلبية الحالية في الاقتصاد العالمي التي تؤثر على التعاون الاقتصادي الدولي وتعرّض للخطر الجهود المبذولة للوفاء بأهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وأن يورد هذا التحليل على نحو ملائم في « دراسة الحالة الاقتصادية في العالم » وفي غيرها من الوثائق التي ستعد من أجل استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية .

الجلسة العامة ١١٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

٣٧/٢٠٤ ـ استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، والتي وضعت أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

وإذ تضع في اعتبارها المادة ٣٤ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وقرار الجمعية العامة ٣٤٨٦ (د ـ ٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ والمتعلق باستعراض تنفيذ هذا الميثاق ،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية المبادىء المحددة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والعلاقة الوثيقة بين الميثاق والإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

وإذ تدرك أن الشروع الفوري في جولة عالمية للمفاوضات بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية واختتامها بنجاح سيكونان مساهمة هامة في حل المشاكل الاقتصادية الدولية ضمن إطار إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفي التنمية العالمية المطردة ، ولاسيما تنمية البلدان النامية ،

١ ـ تقرر أن تجري في دورتها التاسعة والثلاثين ، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، استعراضا شاملا لتنفيذه ، وفقا لما تنص عليه المادة ٣٤ منه ؛

٢ ـ ترجو من الأمين العام أن يعد تقريرا عن تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، على أساس المعلومات التي تقدمها الحكومات وكذلك المنظمات الحكومية الدولية المعنية ، وأن يقدمه في الدورة التاسعة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ ؛

٣ ـ تطلب إلى جميع الدول الأعضاء التعاون مع الأمين العام في الجهود التي يبذلها في إعداد التقرير المطلوب في الفقرة ٢ أعلاه ؛

٤ ـ تدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاشتراك الفعّال في الاستعراض الذي سيجرى في عام ١٩٨٤ لتنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ؛

٥ ـ تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والثلاثين بندا معنونا « استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية » .

الجلسة العامة ١١٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢